

المصدر بين الإسمية والفعلية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين... أما بعد...

فقد أكرم الله عز وجل لغتنا العربية بأن جعلها لغة القرآن الكريم الذي أنزله على صدر سيدنا محمد (ﷺ)، وجعلها لغة أهل الجنة، وهياً لها علماء اهتموا بها فشمروا عن سواعدهم لدراستها وجمعها، فألفوا كتباً تتضمن لغة العرب بفروعها من نحوٍ وصرفٍ وبلاغةٍ وأدبٍ ودلالةٍ وغيرها، فكان لزاماً علينا أن نهتم بهذه اللغة العظيمة ليكون ما نقوم به هو امتداد لتراث سلفنا الصالح.

لذلك ارتأيت أن أبحث في علم من علوم اللغة، فرأيت أن أدرس المصدر في النحو العربي بنوعيه (الصريح والمؤول)، والسبب في ذلك هو قلة التأليف والبحث في هذا الباب من أبواب النحو عند باحثينا، حيث أن موضوعات المصدر مبنوثة في كتب القدامى من النحاة ومنها ما يحتاج إلى الدراسة والتحليل، فجعلت عنوان البحث (المصدر بين الإسمية والفعلية)، فقصدت بالإسمية (المصدر الصريح)، وقصدت بالفعلية (المصدر المؤول)، حيث أن فعلية المصدر المؤول تأتي من ظاهر لفظه، فهو مكون من حرفٍ مصدرٍ مع فعلٍ عدا (أن) مفتوحة الهمزة مشددة النون التي يأتي بعدها جملة اسمية، وهي مع معموليها تكون مصدرًا مؤولاً يكون له محلٌّ من الإعراب.

وأخذت بنظر الإعتبار في هذا البحث الإختلاف بين العلماء في تناول مصطلحات لها علاقة بالمصدر (كالمفعول المطلق واسم المصدر) والفرق بين المفعول المطلق والمصدر من جهة واسم المصدر والمصدر من جهة أخرى، وإعمال المصدر وشرطه عند العلماء، وحذف عامل المصدر الذي يجري في أحوال معينة، وجعلت آخر المباحث عن المصدر المؤول، وتناولت فيه الحروف المصدرية وشروط عملها وأقسامها وأحوالها مع أفعالها، واستوى البحث على خاتمة ونتائج أجد طالب العلم به حاجة إلى النظر والتمعن فيها لعله يجد ضالته، فيجمع المصدر بنوعيه من القرآن الكريم لدراسته، وأسأل الله أن يكون ذلك قريباً.. والحمد لله رب العالمين.

المصدر في اللغة والاصطلاح:

الصَّدر: هو أعلى مقدّم كل شيء وأوله حتى أنهم ليقولون: صدرُّ النهار والليل، وصدر الشتاء والصيف، ويُقال: صدرَ عنه يصُدُّ صَدْرًا ومَصْدَرًا، قال الليث: (المَصْدَر) أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال، وتفسيره أنّ المصادر كانت أول الكلام كقولك: الذهاب والسَّمع والحفظ، وإنّما صدرت الأفعال عنها فيقال: ذهب ذهاباً وسَمِعَ سَمْعاً وحَفِظَ حِفْظاً⁽¹⁾، والصادر المنصرف: وصادرتُ فلاناً من هذا الأمر، وتصادروا على ما شاءوا، وهو عكس الورود، ومنه قوله تعالى ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾⁽²⁾، أي: حتى ينصرف⁽³⁾.

وقد اختلفت ألفاظ النحاة في بيان المعنى الإصطلاحي للمصدر، فبعضهم اختصر وبعضهم استطرد وفصل متقدمين كانوا أو متأخرين، ولكنهم لم يخرجوا عن المعنى العام الذي اتفقوا عليه، لذلك سأتناول أشهر التعاريف لهؤلاء النحاة؛ ليتبيّن لك ما ذهبنا إليه:

أولاً / تعريف النحاة المتقدمين :

إنّ أول كتاب نحوي وصل إلينا هو كتاب سيبويه، فهو جامع لكل القواعد النحوية تقريباً، لذلك أُطلِقَتْ عليه تسمية (قرآن النحو)، واعتمد المنهج الوصفي في تناول المادة النحوية، والمصطلحات لم تكن قد استقرت، إلّا عند ابن السراج (ت316هـ) في كتابه (الأصول في النحو، فجاءت تعريفات سيبويه وصفية أكثر مما يمكن أن نصفها) (بالتحديدية) للمطلوب بشكل دقيق، فقد أطلق على المصدر تسمية (الحدث) من خلال حديثه عن المصادر فقال: ((إنّها أمثلة أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء))⁽⁴⁾، فقد عبّر عن المصدر بأنه (الحدث)، وإن كان قد ورد لفظ المصدر والمصادر في عناوين بعض الموضوعات في كتابه، وهذه العناوين أغلبها وصفية كما ذكرنا، فأراد سيبويه في تعريفه للمصدر أن يُفَرِّغَ الزمن؛ لأنّ الزمن من متعلقات الفعل، والمصدر اسم فهو دالٌّ على الحدث لا على الزمان⁰

ووجدنا أبا العباس المبرد (ت286هـ) في كتابه (المقتضب) قد عرف المصدر بقوله: ((المصدر اسم الفعل))⁽⁵⁾، ويريد باسم الفعل هنا (الحدث) من الفعل وليس الزمن⁰

وقد ساق المبرد أمثلة كثيرة للإستدلال على هذا التعريف من خلال شرحه للمصدر (الضرب)، حيث ذكر أنّ (الضرب) اسم للفعل يقع في أحواله الثلاثة (

الماضي ، الموجود ، المنتظر) يعني بذلك (الماضي والحاضر والمستقبل)، فهذه الدلالة الزمنية التي نطلق عليها دلالة العموم أو دلالة الإطلاق من غير تخصيص⁽⁶⁾. وبالنسبة لابن السراج في كتابه (الأصول في النحو) وجدنا بعض الإستقرار في المصطلحات النحوية ، فقد عرف المصدر بقوله: ((المصدر هو الذي صدرت عنه الأفعال واشتقت منه))⁽⁷⁾، ووضعه تحت باب (الأسماء التي أُعْمِلَتْ عمل الفعل ، نحو قولك : عَجِبْتُ من ضَرْبِ زيدِ عمرو ، وأول المصدر فقال: عَجِبْتُ من أَنْ ضَرْبَ زيداً عمرو)⁽⁸⁾.

وبيّن ابن السراج أنّ المصدر يعمل عمل فعله في أحوال، وعَلَّل ذلك أنّ الفعل اشْتُقَّ منه ، وقد بُنيَ المصدر عنده للأزمنة الثلاثة ، وبذلك يكون موافقاً لسابقه (سيبويه والمبرد) في دلالة المصدر على الحدث.

وذكر ابن جني أنّ المصدر (إنّما هو ذلك الحدث الصافي كالضَرْبِ والقتل والأكل والشَرْبِ)⁽⁹⁾ ، فأضاف لفظة (الصافي) صفة للحدث ليؤكد خلو المصدر من الزمان ، وقد وضّح ذلك في كتابه (اللمع) فقال: ((إعلم أنّ المصدر كل اسم دلَّ على حدث وزمان مجهول ، وقد ذكر ذلك في باب (المفعول المطلق وهو المصدر)⁽¹⁰⁾ .

ولم يختلف الزمخشري عن الذين سبقوه في تعريف المصدر وبيان معناه ، فذكر سبب تسميته بالمصدر فقال: ((لأنّ الفعل يصدر عنه ويسميه سيبويه الحدث والحدثان))⁽¹¹⁾.

ثانياً / تعريف النحاة المتأخرين :

بعد هذه التعريفات الموجزة عند علماء النحو المتقدمين، لابد لنا من التعرف على معنى المصدر ودلالته عند علماء النحو المتأخرين، وإجراء الموازنة ليتسنى لنا معرفة فيما إذا كان هناك تطور في دلالة المصطلح أو المضمون.

نبدأ بتعريف ابن مالك صاحب الألفية في النحو العربي (ت672هـ) الذي ذكر أنّ المصدر هو أحد مدلولي الفعل، والفعل دالٌّ على الحدث والزمن قياماً فالفعل (قام) دلَّ على (الحدث والزمن) ، والقيام دلَّ على (الحدث) فهو المصدر، وقد جمع ذلك في البيت الآتي⁽¹²⁾ :

المَصْدَرُ اسمٌ ما سِوى الزَّمانِ مِنْ مَدْلُولِي الفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ

وقد ذكر ذلك في باب (المفعول المطلق) الذي عدّه أحد المصادر العاملة كما ذهب إلى ذلك من سبقه من علماء النحو المتقدمين.

وعرّف ابن هشام (ت761هـ) المصدر بقوله: ((هو الاسم الدال على مجرد الحدث إن كان علماً مثل (فَجَارٍ) و (حَمَادٍ) من (الفَجْرَة) و (المَحْمَدَة)، أو مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة نحو: مَضْرَبٍ))⁽¹³⁾، وقال في تعريف آخر: ((هو الاسم الدال على الحدث الجاري على الفعل كالضرب والإكرام))⁽¹⁴⁾.

ولنا وقفة مع تعريف عبدالله بن أحمد الفاكهي (ت972هـ) للمصدر، فقد ذكر أنّ المصدر هو اسم دالّ بالأصالة على معنى قائم بالفاعل أو صادر عنه إمّا حقيقةً أو مجازاً أو واقع على مفعول⁽¹⁵⁾، فأراد بقوله (على معنى قائم) أي: بالوضع والمعنى هنا هو الحدث والمعنى الصادر عنه ، مثل: جلسَ زيدٌ جلوساً، فجلوس زيد حقيقة، وقد يكون المعنى الصادر عنه مجازاً نحو: مات بشرٌ موتاً ، فإنّ دَوْرَه في الموت مجازاً، وما أراد بقوله (واقع على مفعول) هو مصدر مبني للمفعول نحو: جنون، من (جُنَّ) الفعل المبني للمجهول، وقيد الفاكهي الأصالة في تعريفه، فخرج من ذلك (اسم المصدر) الذي سنتحدث عنه في صفحات لاحقة إن شاء الله.

علة اجتماع الأزمنة الثلاثة في المصدر:

إنّ اجتماع الأزمنة الثلاثة في المصدر يأتي لعلتين: الأولى: إنّ دلالة المصدر على الزمان المجهول أو المطلق دلالة التزامية، وتلك لا علاقة في مفهوم اللفظ ، بمعنى أنّ (الضرب) وهو المصدر قد يأتي في الماضي وقد يأتي في الحاضر، وقد يأتي في المستقبل، كقولك: عجبْتُ من ضربِ زيدٍ عمراً، فإذا كان المعنى (أنْ ضَرَبَ) دلّ على الماضي، وإن كان بمعنى (أنْ يَضْرِبَ) .

دلّ على الحاضر وهكذا، والثانية: إنّ المصادر والأفعال مشتركة في الدلالة على التركيب ، وأعني بالتركيب أنّ (ضَرْباً) و(ضَرْب) مركبان من (الضاد والراء والباء) وهي الأصول الثلاثية 0

المفعول المطلق هو أحد المصادر

لم يختلف العلماء في أنّ المفعول المطلق هو (مصدر)، حتى أنّ بعضهم لم يفرّق بين المفعول المطلق والمصدر في التعريف كما فعل ذلك ابن جنّي، حيث ذكر أنّ المصدر - ويقصد المفعول المطلق- مع فعله من لفظ واحد، والفعل مشتق منه، وذكر أمثلة نحو: قمتُ قياماً، وقعدتُ قعوداً، وقال: ((إنّما يُذكر المصدر مع فعله لأحد ثلاثة أشياء وهي: توكيد الفعل وبيان النوع والعدد))⁽¹⁶⁾، ويعني بهذا التعريف (المفعول المطلق) 0

وذكر ابن هشام تعريف المفعول المطلق بصياغة أخرى فقال: ((المفعول المطلق هو المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه نحو: ضربتُ ضرباً أو في معناه نحو: قعدتُ جلوساً))⁽¹⁷⁾، يريد بقوله (في معناه) أن هناك ألفاظاً تنوب عن المصدر وتعمل عمله.

وبعد هذا التعريف الموجز للمفعول المطلق، وما سبقه من تعاريف موجزة للمصدر، لا بد من بيان أن مفهوم أحدهما يختلف عن مفهوم الآخر، فليس هما واحداً، وبيان ذلك أن المصدر يكون أعم وأشمل من المفعول المطلق من جهة الإستخدام، فالمصدر يأتي مرفوعاً نحو: أعجبتني أيمانُ محمد، ويأتي منصوباً نحو: عرفتُ نجاحك، ويأتي مجروراً نحو: عجبْتُ من إيمانك، والمفعول المطلق لا يأتي إلّا منصوباً سواء أكان قياسيًّا نحو: ضربتُ ضرباً، أو سماعياً نحو: سبحان الله، كما أن التقسيمات التي ذكرها العلماء بخصوص المصدر من أنه مؤكد لعامله أو مبيّن لنوعه أو لعدد مرات وقوع الفعل هي تقسيمات تخص المفعول المطلق الذي هو أحد المصادر، أي: أن المفعول المطلق هو نوع من أنواع المصادر العاملة عمل أفعالها، وإذا أردنا أن نتحدث عن التقسيمات الثلاثة السابقة فيجب أن نستخدم مصطلح (المفعول المطلق)، كذلك أنه لو لم يكن المفعول المطلق أحد أنواع المصادر لما عرفه العلماء بأنه المصدر الفضلة، والمصدر الفضلة لا يكون إلّا منصوباً⁰

وذهب العلماء في تسميته (المفعول المطلق) عدة مذاهب، فقد عبّر عنه المبرد بأنه (المفعول الصحيح)⁽¹⁸⁾، وأطلق عليه ابن السراج تسمية (المفعول الحقيقي)⁽¹⁹⁾، وعلّل ابن يعيش سبب هذه التسمية فقال: ((لأنه يُحْدِثُهُ ويُخْرِجُهُ من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل عليه، والأفعال كلها متعدية إليه سواء أكان يتعدى الفاعل أم لم يتعدّه نحو: ضربتُ زيداً ضرباً، أمّا بقية المفعولات فليست مفعولات حقيقة كالمفعول به مثلاً: فهو مفعول على أن معنى أن الفعل وقع به كقولك: ضربتُ زيداً، فالضرب وقع بزيد، ومن هنا جاءت تسمية المصدر أصلاً للفعل؛ لأنّ الفعل صدر عنه وأخذ منه، ولذلك قيل للمكان الذي يصدر عنه الأبل بعد الري: مصدر، كما قيل: موردٌ لمكان الورود))⁽²⁰⁾ 0

ومعنى ذلك أن حملَ المفعول عليه لا يحتاج إلى صلة، كما تكون الحاجة في سائر المفعولات، فالمفعول المطلق هو مفعول الفاعل حقيقة، وليس ذلك في بقية المفعولات التي يسمى كلُّ مفعولاً باعتبار إصاق الفعل به (المفعول به)، أو وقوعه لأجله

(المفعول له) أو فيه (المفعول فيه) أو معه (المفعول معه) فالمفعولات السابقة عدا المطلق احتاجت إلى التقييد بحرف جر، لذلك استحق المفعول المطلق أن يُقدّم عليها في الوضع⁽²¹⁾، وكما كان المفعول المطلق أحد أنواع المصادر وفرعاً من فروعها بدأ ابن مالك بتعريف المصدر وبيان معناه؛ لأنّ المصدر هو المركب، ومعرفة المركب موقوفة وتؤدي إلى معرفة أجزائه⁰

اسم المصدر

اسم المصدر من المصطلحات الواردة في كتب النحاة، وتناول العلماء مدلوله بالشرح والدراسة، فوضعوا له تعريفات عدة منها ما عرّفه ابن هشام بقوله: ((المراد به اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث كالكلام والثواب))⁽²²⁾، وعرّفه الفاكهي بقوله: ((ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه - لفظاً أو تقديراً - من بعض ما في فعله دون تعويض مثل : عطاءً ، فهو مساوٍ للفظة : إعطاءً في المعنى ، ولكن خالفه بخلوه من الهمزة الموجودة في الفعل الأصلي: أعطى، ولم يُعوّض عنها بشيء))⁽²³⁾، بمعنى أنّ اسم المصدر قد يخالف المصدر بخلوه لفظاً فقط وليس تقديراً، فعندئذ يكون مصدراً لا اسم مصدر نحو: قتال، نضال، فهما مصدر: قاتل، وناضل، وقد خلا المصدر (قتال، ونضال) من الألف الفاصلة بين فاء الفعل وعينه؛ لأنها وإن حذفت اكتفى بتقديرها بعد الكسرة، لذلك يمكن أن يُنطقَ بها في بعض المواضع فنقول: قيتالاً، وهو ما ذهب إليه سيبويه بقوله: ((وأما الذين قالوا : تحمّلتُ تحمّلاً، فإنهم يقولون: قاتلتُ قيتالاً، فيوفرون الحروف، ويجيئون به على مثال إفعال وعلى مثال قولهم: كَلَّمْتُهُ كِلَاماً))⁽²⁴⁾، ويعني سيبويه بقوله أنّهم يأتون بحروف (فاعِل) موفرة، ويزيدون الألف قبل آخرها، ويكسرون أول المصدر فإذا كُسِرَ أول المصدر تتقلب الألف ياءً؛ وذلك لأنّ الحرف الذي قبله مكسور فيصير: قيتالاً وقد تحذف الياء في كلام العرب وهو الأشهر فيقولون: قتالاً⁰

إعمال المصدر

ينقسم المصدر العامل عند النحاة على ثلاثة أقسام :

أولاً / المصدر المنون : يكون عمل المصدر المنون أقيس من بقية الأنواع على وفق ما ذهب إليه ابن هشام⁽²⁵⁾، وابن عقيل⁽²⁶⁾، فهو يعمل لشبهه بالفعل، حيث أنّ التثوين يدل على التنكير، فيكون في المعنى موافقاً لمعنى الفعل، فمنه قوله تعالى ﴿أَوْ

إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾⁽²⁷⁾، والتقدير على إظهار الفعل: أو أنْ أطمع يتيمًا ، فالفاعل في : أطمع ، ضمير مستتر تقديره: هو، ويتيمًا مفعول به منصوب بالمصدر المنون: إطعام⁽²⁸⁾.

ومن إعمال المصدر المنون في الشعر قول الشاعر⁽²⁹⁾:

فلولا رجاءُ النصرِ منك ورهبةٌ عقابك قد صاروا لنا كالمواردِ

فالشاهد فيه قوله (رهبةٌ عقابك) ، حيث أعملَ المصدرَ (رهبةٌ) فنصب المفعول به (عقابك) مع أنَّ (رهبةٌ) مصدر منونٌ 0 ومن إعمال المنون أيضاً قول الشاعر⁽³⁰⁾ :

بِضْرَبٍ بِالسِّيَوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أزلنا هامهين على المقيل

فالشاهد فيه قوله (بِضْرَبٍ) حيث أعملَ المصدرَ المنونَ فنصب المفعول به وهو قوله (رؤوس) منع الكوفيين إعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع أو منصوب على إضمار فعل ، حتى انَّ الفراء قد اختار في قوله تعالى ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾⁽³¹⁾ قراءة الفعل الماضي (فَكَ رَقَبَةً أَوْ أَطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا)⁽³²⁾ ؛ ليتخلص من المصدر المنون (إطعام) وعلل اختياره هذا أنْ بعده قوله تعالى ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾⁽³³⁾ ؛ ليكون الكلام على نسق واحد فيتفق المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ⁽³⁴⁾ 0
ثانيا/ المصدر المضاف: وهو الأكثر عملاً من بقية الأنواع الأخرى ، وينقسم على عدة أقسام:

1- أن يضاف إلى فاعله، ثم يأتي مفعوله بعده نحو قوله تعالى ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾⁽³⁵⁾، فالفظ الجلالة فاعل أصلاً أضيفَ إلى المصدر (دفع) و(الناس) مفعول به للمصدر (دفع)، والتقدير: ولولا دفعَ اللهُ الناسَ⁽³⁶⁾، ومنه قول الشاعر⁽³⁷⁾ :

عَهْدِي بِهَا الْحَيِّ الْجَمِيعِ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ

الشاهد فيه قوله (عهدي بها الحيّ) فالعهد مصدر أضيفَ إلى فاعله (الياء) ، ثم جاء بعده المفعول به للمصدر وهو قوله (الحيّ) ؛ لأنَّ المعنى: عهديتُ بها الحيّ⁰

2- أنْ يضاف المصدر إلى مفعوله ثم يأتي فاعله بعده ، وهذا قليل ، ومنه قول الشاعر :

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مُرْبِعٍ وَمُصَيِّفٍ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ⁽³⁸⁾

فالشاهد فيه قوله (رَسَمَ دَارٍ) مصدر مضاف إلى مفعوله، و (مُرْبِعٌ) فاعل لذلك المصدر (رَسَمَ) ومن هذا النوع قول الرسول (ﷺ): ((وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)) (39) ، فالمصدر (حَجُّ) مضاف إلى مفعوله، وهو (البيت)، و(مَنْ) هو الفاعل0

3- أن يضاف المصدر إلى الفاعل، ثم لا يُذكَرُ المفعول بعده نحو قولك: عَجِبْتُ مَنْ ضَرَبَ زَيْدًا، فهذا يُتَأَوَّلُ على معنيين: الأول: عَجِبْتُ مَنْ أَنْ ضَرَبَ زَيْدًا، والثاني: عَجِبْتُ مَنْ أَنْ ضَرَبَ زَيْدًا، والمعنى الثاني هو الأولى والذي نذهب إليه، ومنه قوله تعالى ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ (40)، قال أبو جعفر النحاس: ((أي: من بعد أن غلبوا سيغلبون)) (41) فشاهده إضافة المصدر (غَلَبِهِمْ) إلى الفاعل وهو (هم) من غير أن يأتي المفعول بعده0

ومنه قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِسَاءَةً﴾ (42)، فأضيف المصدر (استغفار) إلى فاعله وهو (إبراهيم) من غير أن يُذكَرَ المفعول بعده0
4- أن يضاف المصدر إلى المفعول، ولا يُذكَرُ الفاعل بعده ، ومنه قوله تعالى ﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ (43) ، فالمصدر (دعاء) قد حُذِفَ مفعوله المضاف إليه، والتقدير: لا يسأم الإنسان من دعائه الله بالخير، وهو ضمير الغائب هنا، وضمير الغائب هو المفعول الأول، وحُذِفَ الباء من المفعول الثاني (الخير) فحصل إضافة المصدر إلى المفعول الثاني (الخير) (44) .

وخرجه ابن جني على تقدير: من دعائه الخير دون ذكر الفاعل؛ لأنَّ الفاعل معلوم (45)، وقد يكون تقديره: من دعاء الخير هو، ونتيجته أن يكون تقدير الفعل: مَنْ أَنْ يَدْعُو الخير ، فحُذِفَ الفاعل لدلالة الحال عليه وللعلم به؛ لأنَّ المصدر لا يحتمل ضميراً بخلاف الصفة (46)، والتقدير الأول هو الأبين لذلك نختاره ونذهب إليه 0 ومن إضافة المصدر إلى مفعوله بلا ذكرٍ للفاعل قوله تعالى ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجَتِكَ﴾ (47)، فيكون التقدير: بسؤاله إياك نعجتك، فحذف الهاء التي هي فاعل في المعنى والمفعول الأول وأضاف المصدر إلى المفعول الثاني (48)0

5- أن يضاف المصدر إلى الظرف، فيرفع وينصب كالمصدر المنون نحو: سررتي انتظر يوم الجمعة الناس علماءهم، ونحو: عرفتُ انتظارَ يومِ الجمعةِ زيدٌ عمراً (49)0

ثالثاً / المصدر المحلى بأل:

عملُ المصدر المقرون بأل قليلٌ في السماع ضعيفٌ في القياس لبعده عن مشابهة الفعل بدخول (أل) عليه، فالألف واللام أداة زائدة في أوله تنقله من التنكير إلى التعريف في أول احواله ، ومع ذلك فعملُهُ جائزٌ⁽⁵⁰⁾، وهو قليل الإستعمال في القرآن حتى قال أحد العلماء: ((ولا أعلمه جاء في التنزيل))⁽⁵¹⁾، إلّا أنّ هناك آية واحدة في كتاب الله عز وجل فيها مصدر محلى بأل عامل وهي قوله تعالى ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾⁽⁵²⁾، فأولتُ على أنّ (بالسوء) في موضع نصب؛ لأنه متعلق (بالجهر) المصدر المحلى بأل، وهو مصدر جَهَرَ بالقول يَجْهَرُ جَهْرًا ، ولم يعمل في اللفظ وإنما عملَ في المعنى⁽⁵³⁾، وجاء (بالسوء) في موضع نصب؛ لأنّ الفعل: جهر ويجهر ونحوه لا يتعدى إلا بحرف جر تقول: جَهَرَ زيدٌ بصوته، ونحو ذلك⁰ ومن إعمال المصدر المحلى بأل قول الشاعر⁽⁵⁴⁾:

ضعيفُ النكايَةِ أعداءُهُ يخالُ الفرارَ يُراخي الأجلُ

جعل سيبويه المصدر المحلى بأل (النكايَة) بمنزلة المصدر المنون، فنصب (أعداءه) على أنه مفعول به للمصدر المحلى بأل⁽⁵⁵⁾، وبعض العلماء نصبه بمصدر آخر مكرر منون محذوف تقديره:

ضعيفُ النكايَةِ نكايَةِ أعداءِهِ؛ وذلك لاعتقاده بضعف إعمال المصدر المحلى بأل⁽⁵⁶⁾ ، ومنهم العكبري من خلال هذا البيت، حيث ذكر أنّ التقدير: ضعيف النكايَة في أعدائه ، فلما حذف حرف الجر وصل المصدر⁽⁵⁷⁾ 0

وشاهد آخر على إعمال المصدر المحلى بأل وهو قول الشاعر⁽⁵⁸⁾:

لقد عَلِمْتُ أُولَى الْمُغَيَّرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

والشاهد فيه قوله (الضَّرْبِ مِسْمَعًا) ، حيث أعمل المصدر المحلى بأل فنصب مفعولاً به وهو قوله (مسمعا)، وقد روى سيبويه عجز البيت برواية أخرى وهي⁽⁵⁹⁾: (لَحَقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا) ، فعلى هذه الرواية يجوز أن يكون (مسمعا) منصوباً بالفعل (لَحَقْتُ) لا بالمصدر (الضَّرْبِ) ، وعلى هذا فلا حجة في البيت⁽⁶⁰⁾ 0

شروط إعمال المصدر

وضع العلماء عدة شروط لإعمال المصدر نوجزها بما يلي :

الأول / أن يصحَّ أن يحلَّ محله فعل مع (أن) أو فعل مع (ما) نحو: أعجبتني ضربتُكَ زيداً ، والتقدير: أعجبتني أن ضربتُ زيداً، ونحو يعجبني ضربتُكَ زيداً، والتقدير: يعجبني أن تضربَ زيداً⁽⁶¹⁾ 0

الثاني / أن لا يكون مصغراً، فلا تقول: أعجبتني ضربتُكَ زيداً⁽⁶²⁾، وعدم إعمال المصدر المصغر يأتي لعلتين: إحداهما: أن التصغير كالوصف، والثانية: أنه يبعد من شبه الفعل؛ لأن الأفعال لا تُصغَر⁽⁶³⁾ 0

الثالث / أن لا يكون المصدر مضمراً، فلا تقول: ضربني زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ ؛ لأنه ليس فيه لفظ الفعل⁽⁶⁴⁾، بمعنى أنه يزيل المصدر عن الصفة التي هي أصل الفعل، خصوصاً الإضمار، وأن ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة⁽⁶⁵⁾، وقد أجازهُ الكوفيون، واستدلوا بقول الشاعر:

وما الحربُ إلّا ما علمتُم ودُقتم
وما هو عنها بالحديث المرجم

والتقدير: وما الحديث عنها بالحديث المرجم، فالجار والمجرور (عنها) متعلق بالمضمر ، ولكن هذا البيت من النوادر فلا تُبنى عليه قاعدة⁽⁶⁶⁾ 0

الرابع / أن لا يكون محدوداً بتاء الوحدة، فلا تقول: ساءتني ضربتُكَ أخاك، ولكنه جاء في الشعر عاملاً شذوذاً، ومنه قول الشاعر:

بِضْرْبَةٍ كَفَيْهِ الْمَلَا نَفْسَ رَاكِبٍ
يُحَابِي بِهِ الْجِلْدَ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ

فالشاهد فيه قوله (بضرْبَةٍ كَفَيْهِ الْمَلَا) حيث أنّ (ضربة) مصدر محدود بالتاء، ومع ذلك أضيف إلى فاعله وهو (كفيه) ونصب (الملا) مفعولاً به للمصدر (ضربة)، ومعنى البيت أنه عدل عن الوضوء إلى التيمم وسقى الراكب الماء الذي كان معه فأحيا نفسه⁽⁶⁷⁾ 0

الخامس / أن لا يكون المصدر موصوفاً قبل عمله، فلا تقول: أعجبتني ضربتُكَ الشديدُ زيداً، وعلة ذلك أن الوصف يبعده من الفعل؛ لأن الفعل لا يوصف، ولأن الوصف يفصل بين الموصول وصلته فالمصدر موصول ومعموله من صلته⁽⁶⁸⁾، ولكن إذا تأخر الوصف جاز المصدر أن يعمل، واستدل من ذهب إلى ذلك بقول الشاعر⁽⁶⁹⁾:

إنّ وجدي بك الشديدَ أراني
عاذراً من عَهْدتُ فيك عدولاً

فالشاهد فيه قوله (إنّ وجدي بك الشديد) ، فالوجد مصدر مضاف إلى فاعله (الياء) و(بك) متعلق بوجدي، و(الشديد) صفة للمصدر جاءت بعد أن استكمل المصدر عمله 0

السادس / أن لا يكون المصدر محذوفاً، وامتناع حذف المصدر فيه ردُّ على مَنْ قال في (بسم الله الرحمن الرحيم) أنَّ التقدير: ابتدائي بسم الله ثابتٌ ، فَحَذَفَ المبتدأ والخبر وأبقى معمول المبتدأ⁽⁷⁰⁾، ولا يُحْسِنُ هنا تعلق الباء بالمصدر الذي هو مضمَر ؛ لأنَّه يكون داخلاً في صلته فيبقى المبتدأ بلا خبر⁽⁷¹⁾ 0

السابع / أن لا يكون مفصلاً عن معموله بأجنبي، فلا يجوز: أعجبنى إكرامك مرتين أخاك ، وأمَّا قوله تعالى ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾⁽⁷²⁾، بعد قوله تعالى ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾⁽⁷³⁾ فالظرف (يوم) ليس معمولاً للمصدر (رجعه)؛ لأنَّه قد فصل بينهما بخبر إنَّ وهو قوله (على رجعه لقادر) ، فيكون متعلقاً بمحذوف، أي: يُرْجِعُهُ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرِ⁽⁷⁴⁾، وهو الذي نذهب إليه؛ لأنَّ المعنى يكون أنَّ الله تعالى قادرٌ على بَعْثِ الإنسان وإعادته ، فالضمير في (رجعه) يعود على الإنسان⁽⁷⁵⁾، وذهب الطبري إلى هذا المعنى ولكنه ذكر أنَّ اليوم من صفة الرجوع، أي: يدخل في صلته لرجعه ، فقال في تفسير الآية: ((إِنَّهُ عَلَى إِحْيَائِهِ بِعَدَمَاتِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ، فالיום من صلة الرجوع؛ لأنَّ المعنى إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرِ لَقَادِرٌ)⁽⁷⁶⁾، وهذا خطأ عند النحويين؛ لأنَّه لو كان كما يقول الطبري لدخل اليوم في صلته لرجعه فحصل التفريق بين الصلة والموصول بخبر (إنَّ) وهو قوله تعالى (على رجعه لقادر) ، وذلك غير جائز⁽⁷⁷⁾ 0

الثامن / وجوب تقديم المصدر على عامله ، فلا تقول : أعجبنى زيدا إكرامُ خالدٍ ، وكذلك لا تقول: أعجبنى زيدا ضربك⁽⁷⁸⁾، ولكن ابن هشام ذكر أنَّ السهيلي أجاز تقديم الجار والمجرور، واستدل بقوله تعالى ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَالًا﴾⁽⁷⁹⁾ ، فجعل (حوالاً) مصدراً ، ومعموله (عنها) الجار والمجرور⁽⁸⁰⁾ ، وإنما نُصِبَ (حوالاً)؛ لأنَّه مفعول للفعل (يبغون)⁽⁸¹⁾ 0

حَذْفُ الْعَامِلِ فِي الْمَصْدَرِ

العامل / هو ما أثرَ في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف، وهو الجالب للإعراب⁽⁸²⁾ ، والعامل كان سبباً في ظهور كثير من مسائل الخلاف النحوي بين العلماء النحاة ، ومنه الخلاف حول رافع المبتدأ والخبر، وعلى أساسه قسَّم العلماء العوامل على قسمين:

القسم الأول: العوامل اللفظية: وهي العوامل التي يظهر أثرها على بعض الكلمات في الجمل ، ولها وجودٌ في ظاهر القول ، وأقوى العوامل اللفظية هي الأفعال ؛ لأنه ليس في اللغة فعل إلا وله معمول وهو الفاعل، فهما كالشيء الواحد⁽⁸³⁾ 0

القسم الثاني : العوامل المعنوية : وهي التي يظهر أثرها على بعض الكلمات في الجمل ، ولا وجود لها في ظاهر القول، وهي موضع خلاف بين نحاة البصرة والكوفة ، ومنه الخلاف حول رافع المبتدأ، فبعضهم يذهب إلى أن رافع المبتدأ هو (الإبتداء) وهو عامل معنوي غير موجود في الجملة⁽⁸⁴⁾ 0

وأما بالنسبة إلى عامل المصدر، فقد يُحذفُ العامل وينوب المصدر عن فعله، وقد يكون الحذف واجباً أو جائزاً، ولا يُحذفُ الفعلُ إلا لقيام قرينة دالة توصل إلى العامل المحذوف، ومعنى ذلك أن بعض المصادر إن لم يأت بعدها ما يُبينها ويُعيّن ما تعلقتُ به من فاعل أو مفعول إما بحرف جر أو بإضافة المصدر إليه ، فهنا يجوز الحذفُ نحو: سقاك الله سقياً ، ورعاك الله رعيّاً ونحو ذلك⁽⁸⁵⁾ 0

وحذفُ العامل في المصدر يكون في عدة مواضع :

الأول / أن يقع المصدر موقع الأمر نحو : صبراً على الشدائد والملّمات ، فالمصدر (صبراً) نائب عن فعله المحذوف وجوباً وتقديره : إصبرْ صبراً ، ومنه قوله تعالى ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾⁽⁸⁶⁾، فيكون التقدير: إضربوا الرقاب ، ومنه قول الشاعر⁽⁸⁷⁾:

فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيلُ الخلودِ بمستطاعِ

فالشاهد فيه قوله (فصبراً) والتقدير: إصبروا؛ لأنَّ صبراً الثانية توكيد لفظي للأولى 0 الثاني / ما يقع موقع الدعاء نحو: سقياً لك، رعيّاً لك، بُعداً للظالم ، سُحفاً للخائن، رحمةً للبائس، ونحو ذلك، فهذا مما يجوز حذفه كما مرَّ سابقاً، فمنع سيبويه أن يقاسَ على ما ورد من هذه الألفاظ، وذكر أن نَصَبَ (سقياً ورعيّاً) وما أشبه ذلك هو إنما جُعِلَ بدلاً من اللفظ بالفعل، وقوله: سقياً بدلاً من: سقاك الله، وقوله: رعيّاً بدلاً من: رعاك الله، فهذا عنده من قبيل التمثيل ولا يُتكلَّمُ به⁽⁸⁸⁾، وعلل ذلك بقوله: ((وَمِمَّا يَدُلُّكَ أَنَّهُ عَلَى الْفِعْلِ نَصِبٌ ، أَنَّكَ لَمْ تَذَكَرْ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الْمَصَادِرِ لِتَبْنِي عَلَيْهَا كَلَاماً كَمَا يُبْنَى عَلَى (عبدالله) إِذَا ابْتَدَأْتَهُ، وَأَنَّكَ لَمْ تَجْعَلْهُ مَبْنِياً عَلَى اسْمِ مَضْمَرٍ فِي نَيْتِكَ وَلَكِنَّهُ عَلَى دَعَائِكَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ))⁽⁸⁹⁾ 0

وهناك مصادر أخرى أفادت وأهملت أفعالها نحو: تُرْبًا وَجُنْدَلًا وما أشبه ذلك،
فقوله : تُرْبًا لَكَ، أي: تَرَبَّتْ يَدَاكَ وَجُنْدَلَتْ (90) 0

الثالث / المصدر الواقع بعد الاستفهام المراد به التوبيخ: فمنه قولك: أَجْرَاءُ عَلَى
المعاصي؟ ومنه قول الشاعر (91) :

أ عَبْدًا حَلَّ فِي شُعْبِي غَرِيبًا أَلُومًا لَا أَبًا لَكَ وَاغْتَرَابًا

والتقدير : أتلوم لؤمًا وتغترب اغترابًا ، فهذا استفهام يُرادُّ به التوبيخ ، ووجب حذف
الفعل حرصاً على انزجار المُؤَبِّخِ عَمَّا أَنْكَرَ عَلَيْهِ (92) 0

الرابع / المصادر المسموعة التي كُثِرَ استعمالها، ودلت القرائن على عاملها المحذوف:
جعلها سيبويه في باب (ما ينتصب على اضممار فعل المتروك إظهاره من المصادر في
غير الدعاء) ، من ذلك قولك : حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا ، فيكون حذف العامل وجوباً
سماعاً، وكذلك قولك: سَمْعًا وَطَاعَةً وَعَجْبًا لَكَ، فنقول، أحمداً لله حمداً، وأشكراً لله شكراً
، وَأَعْجَبْتُ عَجْبًا، فُجِعِلَ المصدر هنا بدلاً من اللفظ بالفعل (93) 0

ومن هذه المصادر أيضاً (سبحان الله ، ومعاذ الله)، فمعنى (سبحان الله) تنزيهاً لله
وبراءة له مما لا يليق به، ومعنى (معاذ الله) عياداً بالله، أي: أعوذ بالله، ولا
يُسْتَعْمَلُ هذان المصدران إلا مضافين إلى لفظ الجلالة (94) 0

الخامس / المصادر المثناة: نحو: حَنَانِيكَ وَلَبِيَّكَ وَسَعْدِيكَ، وات تكون هذه المصادر
مثناة إلا إذا أضيفت، فمعنى حنانيك : تَحَنَّنًا بَعْدَ تَحَنُّنٍ ، ومنه قول طرفة بن العبد (95):

أبا منذر أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقَ بَعْضَنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

أي: تَحَنَّنًا بَعْدَ تَحَنُّنٍ، وأصل (لَبِيَّكَ) أَلْبُ لَكَ أَلْبَابِينَ، أي: أقيم لخدمتك، والتنشئة هنا
للتكرير ، كما في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ (96)، أي: رجعاً مكرراً، وقد
يكون المعنى في (لَبِيَّكَ) أَلْبُ لَكَ إِبَابًا كَثِيرًا مَتَتَالِيًا ، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه
(97)، ومعنى (سعديك) إِسْعَادًا بَعْدَ إِسْعَادٍ، ومعنى (دواليك) مَدَاوِلَةً بَعْدَ مَدَاوِلَةٍ 0

السادس / المصدر الواقع تفصيلاً لمضمون الجملة: فمنها ما وقع تفصيلاً لمضمون
جملة المصدر، نحو قوله تعالى ﴿ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ (98) ،
ومضمون الجملة هنا يعني الفائدة التي تُرَجَى من الجملة، والمصدر فيها يكون مضافاً
إلى الفاعل أو إلى المفعول، فمضمون (شُدُّوا الْوَتَاقَ) هو (شُدُّ الْوَتَاقِ)، وشرط حذف
العامل في هذا النوع من المصادر أن تكون الجملة طلبية (أمرية مثلاً) أو خبرية
تتضمن مصدراً يُطَلَّبُ منه فوائد وأغراض، فإذا ذُكِرَتْ تلك الفوائد والأغراض بألفاظ

مصادر منصوبة وجب حذف عاملها، قال الرضي: ((فلما صحَّ ذلك وتكررت تلك الفوائد استنقل ذكر أفعالها قبلها فالزِمَ قيام متضمّن المصدر الذي هي أغراضه مقام متضمناته، فوجب حذفها ، فقوله تعالى (شُدُّوا الوُثَاقَ) جملة تتضمن المصدر وهو (شَدُّ الوُثَاقِ)، والمطلوب من شد الوثاق إمّا قتلٌ أو استرقاقٌ أو منٌّ أو فداءً، فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله (فَأِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)، وفي الجملة الخبرية تقول: زيدٌ يكتُبُ فقراءةً بعد أو بيعاً، وعمرو يشتري طعاماً فإمّا بيعاً وإمّا أكلاً، ونحو ذلك)) (99)

0

السابع / حذف عامل المصدر المؤكد لمضمون الجملة: ويعني ذلك أن يكون المصدر مؤكداً لمضمون جملة، وهذه الجملة لا تحتل من جميع المصادر إلّا ذلك المصدر، نحو: لك عليّ الوفاء بالعهد حقاً، و(حقاً) مصدر مؤكد لمضمون الجملة قبله، ونحو: له عليّ له ألف درهم اعترافاً، فالمصدر (اعترافاً) مؤكد للإعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة ، ومنه قول الشاعر:

إني لأمنحك الصدودَ وإنني قسماً إليك مع الصدودِ لأميلُ

فالشاهد في قوله (قسماً) فهو تأكيد لمضمون قوله (وإنني مع الصدود لأميل إليك) مع معنى القسم لما فيه من التحقيق بواسطة (إن) ولام التأكيد (100)، فالمصادر النائية عن أفعالها في الأمثلة السابقة يُحذف فيها العامل وجوباً ولا يجوز ذكره 0

الثامن / حذف عامل المصدر التشبيهي: والمصدر التشبيهي هو ما وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة مشتملة اسم بمعناه وصاحبه مثل: مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ، ومررتُ به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى (101)، ويعني ذلك أنّ (صوتَ حمارٍ) مصدر فائدته التشبيه فيكون المعنى: مثل صوت حمار، ومنه قول النابغة الذبياني (103):

مقدوفةٌ بدخيسِ النَّحْضِ بازِلُها له صريفٌ صريفَ القَعْوِ بالمسدِ

يصف ناقةً بالقوة والنشاط لكثرة اللحم الذي فيها ، والصريف هو صوتٌ يصدر عن احتكاك أنياب الناقة بعضها ببعض ، وذكر سيبويه علة انتصابه فقال: ((إنما انتصبَ لأنك مررتُ به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة له ولا بدلاً منه، ولكنك كما قلتَ : له صوتٌ عُلِمَ أنه قد كان ثم عملَ ، فصار قولك : له صوتٌ بمنزلة قولك: فإذا هو يُصَوِّتُ، فحملتَ الثاني على المعنى)) (104)0

ومعنى كلام سيبويه أنّ المصدر (صوت) منصوبٌ بله صوتٌ لا بفعلٍ مقدر، وأنّ أكثر النحاة ذهبوا إلى أنّ المصدر منصوبٌ بفعلٍ مقدر بين الجملة المتقدمة وبين

المصدر ، وتدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة ، فلهذا وجب حذف العامل ، فالأصل عند النحاة : له صوتٌ يُصَوِّتُهُ صوتَ حمارٍ ، أي: تصويتَ حمارٍ ، فأقيم الاسم مقام المصدر ، يعني أقيم اسم المصدر مقام المصدر كما أقيم (عطاء) مقام (إعطاء)⁽¹⁰⁵⁾ 0 التاسع / حذف عامل المصدر المكرر أو المحصور: إذا كان المصدر مكرراً نحو: زيدٌ سيراً سيراً ، وإنَّ زيدا سيراً سيراً ، أو محصوراً بالآ نحو: مازيدٌ إلّا سيراً ، وما أنت إلّا الضَّرْبُ الضَّرْبُ أو محصوراً بإنما نحو: إنَّما أنت سيراً ، وجب عامله ، وعلّة وجوب حذف العامل هنا أنّ المقصود في مثل هذا الحصر أو التكرار هو وصف الشيء ودوام حصول الفعل منه، ولزومه له، ودلالته الزمنية على الحدوث والتجدد⁽¹⁰⁵⁾ 0 وإذا أريد بذلك الدوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلاً لكونه فعلاً موضوعاً على الحدوث والتجدد، فلا حاجة لبنائه فحذف، فعمل المصدر عمله، قال سيبويه: ((واعلم أنّ السير إذا كنتَ تخبر عنه في هذا الباب فإنَّما تُخبرُ بسيرٍ متصلٍ بعضه ببعض في أي الأحوال كانت))⁽¹⁰⁶⁾ 0

المصدر المؤول

المصدر المؤول هو المصدر المكوّن من حرف مصدري مع فعل ، وذلك المصدر المؤول يكون له محل من الإعراب ، والمصدر المؤول يعامل معاملة الاسم في الحكم الإعرابي نحو: يعجبني أن تقوم ، فالتركيب (أنْ تقوم) المكوّن من (أن) المصدرية الناصبة و(تقوم) الفعل المضارع المنصوب مصدر مؤول في محل رفع فاعل للفعل (يعجبني) 0

وسمّي المصدر المؤول لأنه أوّل من المصدر الصريح ، فمثلاً يكون المصدر الصريح من (أنْ تقوم) هو (قيام)، والحروف المصدرية التي تأتي مع أفعالها يمكن تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول: ما يتضمن معنى المصدر وهي (أنْ) مفتوحة الهمزة مشددة النون ، فهي تكوّن مع معموليها - اسمها وخبرها- مصدرًا مؤولاً يكون له محل من الإعراب، نحو : بلغني أنّك ناجحٌ ، فالكاف اسمها و(ناجح) خبرها ، وجملة (أنّك ناجح) مصدر مؤول في محل رفع فاعل إلى (بلغني) فعولتْ (أنّ) معاملة المصدر المؤول 0

القسم الثاني: الحروف المصدرية التي بعدها فعل وهي (أنْ ، ما ، لو ، كي) ويكون من معانيها أنّها مصدرية، وهي وفعلها تكوّن المصدر المؤول الذي له الحكم الإعرابي في الجملة 0

وقد استعمل القرآن الكريم كلا النوعين من المصادر - الصريحة والمؤولة - وكثيرة هي المصادر المؤولة في القرآن الكريم، وهذا يقودنا إلى السؤال التالي: هل أنّ دلالة المصدر الصريح تختلف عن دلالة المصدر المؤول في القرآن الكريم؟ فالجواب على هذا السؤال هو (نعم) وبيان ذلك أنّ دلالة المصدر الصريح على الزمان دلالة التزامية ودلالة الفعل المؤول منه دلالة وضعية⁽¹⁰⁷⁾ 0

وبمعنى آخر أنّ دلالة التركيب الذي يكون المصدر الصريح من محتوياته هي دلالة على الثبوت واللزوم، في حين أنّ دلالة التركيب الذي يكون المصدر المؤول من محتوياته هي دلالة حدوث وتجدد، وكما كان القرآن الكريم يتجدد بمعانيه وأحداثه كونه لا يختص بزمان ولا مكان، فهذا وجه من وجوه إعجازه لذلك كثرت المصادر المؤولة في القرآن الكريم لهذا السبب والله أعلم 0

ويمكن بيان الحروف المصدرية على النحو الآتي:

الحرف الأول / (أنّ): مفتوحة الهمزة مشددة النون هي حرف مشبه بالفعل يفيد التوكيد تدخل على الجملة الإسمية تنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، فقد تأتي مع معموليها في محل رفع فاعل نحو: أفرحني أنّك ناجحٌ، وتقدير الصريح: أفرحني نجاحك، وقد تكون في محل نصب نحو: عرفت أنّك ناجحٌ، وتقدير الصريح: عرفتُ نجاحك، وقد تكون في موضع جر بحرف الجر نحو: عجبتُ من أنّك قائمٌ، وتقدير الصريح: عجبتُ من قيامك⁽¹⁰⁸⁾ 0

وإذا أردنا أن نستخرج المصدر من جملة (أنّ) ينبغي أن ننظر إلى خبر (أنّ) فإذا كان خبرها مفرداً مشتقاً نحو: أعجبتني أنّ الفتاة ملتزمة، فيكون المصدر الصريح: أعجبتني التزام الفتاة، أمّا إذا كان خبرها اسماً جامداً نحو: عرفتُ أنّك أسدٌ، فيكون المصدر الصريح: عرفتُ كونك أسداً، فهنا نقدرُ مصدراً صريحاً منصوباً ليكون فعولاً به إلى (عرفتُ) المتعدي، وإذا قلت: سرّني أنّك في الدار، فيكون المصدر الصريح: سرّني وجودك في الدار، فنقدّرُ مصدراً قريب المعنى للجملة مثل (كونك، وجودك) حتى قال ابن هشام: ((إنّ كلّ خبر جامدٍ يصحّ نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول: أنّ هذا زيدٌ، فتقديره: بلغني كونه زيداً))⁽¹⁰⁹⁾ 0

الحرف الثاني / (أنّ) المصدرية: وتكون حرفاً مصدرياً ناصباً للفعل المضارع، فهي مفتوحة الهمزة ساكنة النون، وقد بينّ العكبري سبب اختصاص المصدرية بالفتح فقال: ((إنّما خصّت المصدرية بالفتح لأنهم لما آثروا الفرق عدلوا إلى أخفّ الحركات،

وهي الفتحة ((¹¹⁰)، وتقع في موضعين⁽¹¹¹⁾: أحدهما: أن تكون في محل رفع مبتدأ نحو قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾⁽¹¹²⁾، وقوله تعالى ﴿وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لهنَّ﴾⁽¹¹³⁾، وثانيهما: أن تقع بعد لفظ دالٍّ على معنى غير اليقين، فتأتي في محل رفع نحو قوله تعالى ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾⁽¹¹⁴⁾، فالمصدر الصريح من (أن تخشع) هو (خشوعٌ)، وتأتي في موضع نصب نحو قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾⁽¹¹⁵⁾، فالمصدر المؤول (أن يفترى) في محل نصب خبر كان الناقصة، وتكون في موضع جر نحو قوله تعالى ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾⁽¹¹⁶⁾، فالمصدر المؤول (أن يأتي) في محل جر بالإضافة⁰

وقد تأتي (أن) مع الفعل الماضي في تأويل مصدر، كما في قوله تعالى ﴿قَالَ أَبَشْرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبْرُ فَبِمِ تَبَشِّرُونَ﴾⁽¹¹⁷⁾، فالمصدر المؤول (أن مسني) في محل جر بحرف الجر، وتقدير الصريح منه: على مس الكبر إياي وزوجتي⁽¹¹⁸⁾، وتقول أيضاً: أعجبتني أن صممت، فيكون تقدير الصريح منه: أعجبتني صيامك⁰

أمّا بالنسبة إلى (أن) الداخلة على فعل الأمر، فقد حصل خلاف بين النحاة حول كونها مصدرية أو تفسيرية، ومنهم من ذهب إلى الأخذ بالمعنيين حسماً للخلاف، ولكن منهم من أنكر أحد المعنيين وأبقى المعنى الآخر، وهم الكوفيون فقد أنكروا التفسيرية البتة وعدوا كلَّ (أن) مع فعل الأمر مصدرية ووافقهم ابن هشام، وعلل ذلك بقوله: ((لأنه إذا قيل: كتبتُ إليه أن قم) لم يكن (قم) نفس (كتبتُ) كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عسجدٌ أي ذهب، ولهذا لو جئت ب(أي) مكان (أن) في المثال لم تجده مقبولاً بالطبع))⁽¹¹⁹⁾⁰

وقد وضع العلماء شروطاً تثبت (أن) التفسيرية من المصدرية تتلخص بما يلي:

1- أن تسبق التفسيرية بجملة، لذلك لا يمكن أن تعدَّ (أن) في قوله تعالى ﴿وَأَخْرَجُوا دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽¹²⁰⁾، تفسيرية⁽¹²¹⁾⁰

2- أن تأتي بعدها جملة فتكون تفسيرية، ولا فرق بين الجملة الإسمية أو الفعلية نحو: كتبتُ إليه أن ما أنت وهذا⁰

3- أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما في قوله تعالى ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ﴾⁽¹²²⁾، إذ ليس المراد من الإنطلاق (المشي)، بل انطلاق الألسنة بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي (المشي المتعارف عليه) بل الإستمرار على الشيء، وهو ما ذهب إليه الزجاج⁽¹²³⁾، وذكر سيبويه قول

الخليل في معنى (أن) في الآية السابقة فقال: ((وزعم الخليل إنه بمنزلة (أي)، كأنك إذا قلت: انطلق بنو فلان أن امشوا، فأنت لا تريد أن تُخبر أنهم انطلقوا بالمشي))⁽¹²⁴⁾ 0

ولو أخضعنا قوله تعالى ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحَيْنَا ﴾⁽¹²⁵⁾ ، لشروط (أن) التفسيرية صح ذلك؛ لأن (أوحينا) هنا تضمنت معنى القول، وكذلك سُبِقَتْ بجملة وتأخر عنها جملة⁽¹²⁶⁾ 0

وليس منه قوله تعالى ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾⁽¹²⁷⁾؛ لأنّ الوحي هنا إلهام، وليس في الإلهام معنى القول، فهذه (أن) مصدرية وليست تفسيرية، فيكون تقدير الصريح: باتخاذ الجبال بيوتاً⁽¹²⁸⁾ 0

ويجوز الجمع بين المصدرية والتفسيرية إذا كان المعنى يدل عليهما كما في قوله تعالى ﴿ وَعَهْدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ ﴾⁽¹²⁹⁾، فيمكن أن تكون (أن) في (أن طهراً) تفسيرية بمعنى (أي) على اعتبار أن (عهدنا) تضمنت معنى (قلنا)، والمفسرة ترد بعد القول وما كان بمعناه، وقد تكون مصدرية على معنى: بأن طهراً، أي: بتطهير، على تقدير حرف جر محذوف، وقد يكون التقدير بلا حرف جر فنقول: تطهير، على النصب على الخلاف بين سيبويه والخليل⁽¹³⁰⁾.

4- أن لا يكون في الجملة السابقة أحرف القول، فلا يُقال في التفسيرية: قلت له أن افعل: ولكن إذا أوّل القول على معنى الأمر جاز أن تكون (أن) مفسرة وقد ذهب إلى ذلك الزمخشري فقد ذكر في قوله تعالى ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾⁽¹³¹⁾، أن القول هنا على معنى الأمر، فتقدير الآية عنده: ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا الله⁽¹³²⁾، وحسن ذلك ابن هشام⁽¹³³⁾، ولكنه أعاد صياغة هذا الشرط على النحو الآتي: (ألا يكون في الجملة السابقة حروف القول إلا والقول مؤولً بغيره)⁽¹³⁴⁾، وقال أبو جعفر النحاس بمصدريتها فجعل معنى: ما قلت لهم: ما ذكرت لهم، فيكون التقدير: ما ذكرت لهم إلا عبادة الله، فيكون المصدر المؤول في موضع نصب⁽¹³⁵⁾، وجعلها أبو البركات ابن الأنباري مصدرية على حذف حرف الجر، أي: بأن اعبدوا الله، وعلى هذا يكون بدلاً من (ما) في قوله تعالى (إلا ما أمرتني به)⁽¹³⁶⁾ 0

5- أن لا يدخل على التفسيرية حرف جر، فلو قلت: كتبتُ إليه بأن افعل، لكانت مصدرية⁽¹³⁷⁾ 0

إضمار (أن) المصدرية

تُضمِرُ (أن) المصدرية بعد الحروف الآتية :

أولاً / بعد (حتى): ويُنصبُ الفعل المضارع بعدها ب(أن) المضمرة وجوباً عند البصريين خلافاً للكوفيين الذين يذهبون إلى أن (حتى) هي الناصبة للفعل، فهي عند البصريين حرف جر، والمصدر المؤول من (أن) المضمرة والفعل المضارع المنصوب في محل جر بحرف الجر (حتى) نحو قولك: سرْتُ حتى أدخلها، والتقدير: سرْتُ حتى أن أدخلها، ومنه قوله تعالى ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ (138)، في قراءة نصب (يقول) (139)، فيكون التقدير: حتى أن يقول الرسول، ومنه قوله تعالى ﴿ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ (140)، وتكون (حتى) غاية بمعنى (إلى أن) فيكون ما قبلها متصلاً بها حتى يقع الفعل الذي بعدها في منتهاه (141) 0

ثانياً / بعد (اللام): اللام التي تُضمِرُ بعدها (أن) المصدرية نوعان : الأولى : لام كي ، وتسمى لام التعليل، كما في قوله تعالى ﴿ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (142)، فهي عند البصريين حرف جر، والفعل المضارع (تُبَيِّنَ) منصوبٌ بأن المضمرة وجوباً ، فيتكوّن مصدر مؤول في محل جر بلام كي، أما عند الكوفيين فإنّ هذه اللام هي الناصبة للفعل المضارع، وجئتُكَ لِتُحَسِّنَ إِلَيَّ، بمعنى: كي تُحَسِّنَ إِلَيَّ (143) ، والثانية: لام الجحود، وهي عند البصريين حرف جر أيضاً، والفعل المضارع بعدها منصوبٌ بأن المضمرة وجوباً، والمصدر المؤول من (أن) المضمرة والفعل المضارع في محل جر بلام الجحود، وشرط التعرّف عليها أن يسبقها (ما كان، لم يكن) وما أشبه ذلك كما في قوله تعالى ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ ﴾ (144)، وقوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ (145)، وهي عند الكوفيين جيء بها لزيادة تقوية النفي فهي عندهم حرف زائد مؤكد ولكنه ناصب ، ولو كان جاراً لم يتعلق عندهم بشيء وذلك لزيادته (146) 0

ثالثاً / (أو) التي بمعنى (إلى) : وتدخل على المضارع فتتصبه بأن المضمرة وجوباً، نحو قول الشاعر (147) :

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمَنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالَ إِلَّا لِصَابِرٍ

والتقدير: إلى أن أدرك المنى، ومنه قولك لألزِمَنَّكَ أو تَقْضِيَنِي حَقِي، فهنا حصل إيجاب اللزوم إلى وقت قضاء الحق (148) 0

رابعاً / فاء السببية : ويُصَبُّ الفعل المضارع بعدها بأن المضمرة وجوباً إذا وقعت جواباً لما يأتي :

يا ناقَ سيري عَنقاً فسيحاً إلى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحاً⁽¹⁴⁹⁾

الشاهد فيه قوله (فتستريحا) حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة بعد فاء السببية.
2- النهي : نحو قوله تعالى ﴿ لَأَنْتَقِرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾⁽¹⁵⁰⁾، فنصب الفعل المضارع (فيسحتكم) بأن المضمرة بعد فاء السببية ، ومنه أيضاً قوله تعالى ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾⁽¹⁵¹⁾، فالشاهد في هذه الآية (فيحل) الذي يجري مجرى (فيسحتكم) في الإعراب⁽¹⁵²⁾.

3- النهي : ومنه قول الشاعر⁽¹⁵³⁾ :

وما أصاحبُ من قومٍ فأذكرهمُ إلّا يزيدهم حَبّاً إليّ همُ

فالشاهد فيه قوله (فأذكرهم) حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة بعد فاء السببية وقبلها جملة منفية بأداة (ما) النافية غير العاملة 0

4- الإستفهام : نحو قوله تعالى ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾⁽¹⁵⁴⁾، فالفعل المضارع منصوب بأن المضمرة وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ومنه قول الشاعر⁽¹⁵⁵⁾ :

هل من سبيلٍ إلى خمرٍ فأشربها أم هل سبيلٌ إلى نصرٍ بن حجاج

الشاهد فيه قوله (فأشربها) حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة بعد الإستفهام 0
5- التمني : ومنه قوله تعالى ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾⁽¹⁵⁶⁾، فقوله (فأفوز) فيه نصبٌ للفعل المضارع بأن المضمرة بعد فاء السببية.

6- العرض نحو قولك : ألا تنزل فتحدثنا ، وعلل ابن يعيش إضمار (أن) بعد الفاء فقال : ((وإنما أضمرت (أن) هنا، ونُصِبَ بها من قبل أنهم تخيلوا في أول الكلام معنى المصدر، فإذا قال: زُرني فأزورك، فكأنه قال: لتكن منك زيارة، فلما كان الفعل الأول في تقدير المصدر، والمصدر اسم، لم يسغ عطف الفعل الذي بعده عليه؛ لأنّ الفعل لا يُعطفُ على الاسم، فإذا أضمرنا (أن) قبل الفعل صار مصدراً، فجاز لذلك عطفه على ما قبله، وكان من قبيل عطف الاسم على الاسم))⁽¹⁵⁷⁾ 0

خامساً / واو الجمع: إذا كانت الواو بمعنى الجمع فإنها تنصب الفعل المضارع بعدها بإضمار (أن) نحو قولك: لا تأكل السمك وتشرّب اللبن، أي: لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن⁽¹⁵⁸⁾، ومنه قول الشاعر⁽¹⁵⁹⁾ :

لا تَتَّه عن خُلُقٍ وتَأْتِي مثله عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمٌ

فالشاهد فيه قوله (وتأتِي)، والتقدير: وأن تأتي، وشرط هذه الواو أن يتقدمها نفي أو طلب.

ومما ورد من هذه الواو في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾⁽¹⁶⁰⁾، فالتقدير: وأن يعلم الصابرين، أي: لم يجتمع العلم بالمجاهدين والصابرين⁽¹⁶¹⁾، وهذه الواو عند الكوفيين تُسمَّى (واو الصرف)، وعرّف الفراء الصرف بقوله: ((أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو ، وفي أوله جحد أو استفهام ، ثم ترى ذلك الجحد أو الإستفهام ممتعاً أن يُكرّر في العطف ، فذلك الصرف))⁽¹⁶²⁾ ، فالنصب عند الكوفيين يكون على الصرف⁽¹⁶³⁾ 0

الحرف الثالث / (ما) المصدرية: وهي نوعان: (ما) المصدرية غير الزمانية: وتدخل على الفعل الماضي وتكوّن معه مصدراً مؤولاً ، كما في قوله تعالى ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾⁽¹⁶⁴⁾ ، فتقدير المصدر الصريح: عزيزٌ عليه عنتكم، ومنه أيضاً قوله تعالى ﴿ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾⁽¹⁶⁵⁾ ، فيكون تقدير المصدر الصريح: بِرَحْبِهَا، وجاز أن تكون (ما) هذه موصولة بمعنى الذي فيكون التقدير: بالذي رحبت، وهذا حال أغلب ما جاء من (ما) على هذا النحو، بمعنى أنه قد تأتي (ما) مصدرية فقط ، وفي أحوال معينة، و يكون معنى السياق هو المحدد، فمن ذلك قوله تعالى ﴿ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾⁽¹⁶⁶⁾ فهذه (ما) في قوله (ما سقيت) مصدرية ويكون التقدير: أجر سقيك لنا ولا يجوز أن تكون موصولة ؛ لأنها لو كانت موصولة ، كان المعنى بها الماء، والذي يُجْزَاهُ أجر السقي لا أجر الماء ؛ لأنّ الأجر للعمل لا للعين ، فوجب أن تكون مصدرية لا موصولة⁽¹⁶⁷⁾ ، كذلك تأتي (ما) مصدرية فقط إذا دخلت على (خلا وعدا)، ومنه قول الشاعر⁽¹⁶⁸⁾ :

ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ وكلُّ نعيمٍ لا محالة زائلٌ

فتأتي (خلا وعدا) حروف جر تفيّد الإستثناء ، ولكن عندما دخلت عليها ما المصدرية في هذا البيت وفي غيره أصبحت أفعالاً ؛ لأنّ ما المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال⁽¹⁶⁹⁾ 0

والنوع الثاني من (ما) المصدرية هي (المصدرية الظرفية أو المصدرية الزمانية)، وتقدّر بظرف زمان، فمنه قوله تعالى ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾،

﴿(170) ، والتقدير: مدّة دوامي حيّاً، ومنه قوله تعالى ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ (171) ، أي: مدّة استطاعتي، ومنه أيضاً قول الشاعر (172) :

أجارتنا إنَّ الخطوبَ تنوبُ
وإني مقيمٌ ما أقامَ عسيبُ

فالشاهد فيه قوله (ما أقام) أي: مدّة إقامة عسيب، وقد تزداد (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية ، وقد ورد من ذلك في شعر العرب : فمنه قول الشاعر (173) :

ورجّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيتُهُ
على السنِّ خيراً لا يزال يزيّدُ

فيكون التقدير: مدّة رؤيته ، فالأداة (إن) التي بعد (ما) زائدة ، وسبب زيادتها هو لشبهها في اللفظ بالأداة (ما) النافية (174) .

الحرف الرابع / (لو) المصدرية: وتكون حرفاً مصدرياً بمعنى (أن) تدخل على الفعل المضارع ، وهي تختلف عن بقية الحروف المصدرية في أنها لا تنصب الفعل بعدها، بل يبقى مرفوعاً على حاله، وشرط مجيء (لو) مصدرية أن يسبقها (ودّ ، يودّ) وما أشبه ذلك ، فمنه قوله تعالى ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ (175) ، فالحرف (لو) مصدرية، والفعل (يُعَمَّرُ) مضارع مرفوع ومنه أيضاً قوله تعالى ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ (176) ، فيشهد لمن أثبت مصدريتها قراءة بعضهم (فَيُدْهِنُوا) بحذف النون من (يدهنون) ، فعطف (يدهنون) بالنصب على (تُدْهِنُ) لما كان معناه (أن تُدْهِنُ)، فالعطف هنا على المعنى لا على اللفظ (177).

الحرف الخامس / (كي) المصدرية: قال المبرد: ((وأما (كي) ففيها قولان: أمّا مَنْ أدخل اللام فقال: لكي تقوم يا فتى، فهذه عنده والفعل مصدر ، كما كان ذلك في (أن)) (178) ، وشرط مصدرية (كي) دخول اللام عليها، واللام حرف جر، فلا تكون (كي) حرف جر هنا، فحرف الجر لا يدخل على مثله، لذلك كانت مصدرية، فمنه قوله تعالى ﴿لِكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ (179) ، فالتركيب (لكيلاً) مكوّن من: اللام و(كي) المصدرية، و(لا) النافية، ومنه أيضاً قوله تعالى ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَىٰ الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ (180)

الحرف السادس / (عن) المصدرية: قال الفيروز آبادي: ((وتكون (عن) مصدرية وذلك في عنعنة تميم : أعجبنى عن تفعل)) (181) ، والذي يظهر عندي أنّ (عن) هذه أصلها (أن) ، وإنما تقلّب الهمزة عيناً في بعض اللهجات في النطق والله أعلم.

الخاتمة

لا بُدَّ لكل بحثٍ منْ خاتمة، وهذه الخاتمة تدلُّ على ما توصل إليه البحث من نتائج ، فيمكن إجمال نتائج هذا البحث كما يلي :

أولاً / المصدر الصريح يشترك مع المصدر المؤول في دلالاته على الحدث ، ولكن هذه الدلالة بالنسبة للصريح دلالة عموم وإطلاق، وبالنسبة للمؤول دلالة تخصيص وتقييد، والرابط في ذلك الزمن، فالزمن عند الأول مجهول وعند الثاني معيّن 0

ثانياً / أنّ هناك فرقاً بين النوعين (الصريح والمؤول) من جهة الدلالة الزمنية، حيث أنّ دلالة الاسمية هي دلالة ثبوت ودوام، في حين أنّ دلالة الفعلية هي دلالة حدوث وتجدد0

ثالثاً / من خلال الدلالة الزمنية توصلنا إلى معرفة سبب كثرة المصادر المؤولة في القرآن الكريم، فمعاني القرآن وأحداثه في تجدد دائم ومستمر، فهذا المعنى هو الذي تحدّثه المصادر المؤولة وتدل عليه .

رابعاً / يمكن تقسيم الحروف المصدرية عدا (أن) إلى قسمين: منها ما كان من معانيها أنّها مصدرية بلا قيد أو شرط، مثل (أن) ساكنة النون، ومنها ما لا يكون مصدرياً إلّا بشرط، مثل (لو) و(كي)0

خامساً / المفعول المطلق هو أحد المصادر، ولا يأتي إلّا منصوباً، حتى ولو كان سماعياً مثل (سبحان الله)، أمّا بقية المصادر فمنها ما كان منصوباً ومنها ما كان مرفوعاً ومنها ما كان مجروراً 0

سادساً /حاجة المصدر في النحو العربي إلى دراسة وتحليل بنوعيه الصريح والمؤول وكذلك دراسة الحروف المصدرية وتقسيماتها وإعمالها ووظائفها في القرآن الكريم0

والحمد لله في الأولى والآخرة .

هوامش البحث

1. اللسان (صدر).
2. القصص: آية 23.
3. تاج العروس (صدر).
4. الكتاب 33/1.
5. المقتضب / 68، 102، 214، 299/4 .
6. ينظر: المقتضب 102/3 ، 214 ، 299/4.
7. الأصول في النحو، 76/1.
8. المصدر نفسه 76/1 ، 122 ، 137.
9. الخصائص، 122/1.
10. توجيه اللمع لابن الخباز (شرح كتاب اللمع لابن جني)، 165/1.
11. المفصل في صنعة الإعراب، 55/1.
12. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 557/1.
13. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 241/2 ، 242.
14. شرح قطر الندى وبل الصدى /260، وينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 646/1.
15. شرح الحدود النحوية، 88.
16. توجيه اللمع لابن الخباز شح كتاب اللمع لابن جني، 165/1.
17. شرح قطر الندى /224 ، شرح شذور الذهب /292.
18. المقتضب، 122/2.
19. الأصول في النحو، 159/1.
20. شرح المفصل 272/1 ، وينظر ذلك بالتفصيل في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الإسترابادي، وبتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، 293/1.
21. ينظر: حاشية الصبان، 161/1.
22. شرح شذور الذهب، /526.

23. قد يأتي بالمصدر بحرف يكون عوضاً عن المحذوف ، فعندئذ يكون مصدراً لا اسم مصدر نحو: عِدَّة ، فإنه مصدر : وَعَدَّ ، فهو خالٍ من الواو التي في الفعل ، ولكن وُجِدَتِ التاء المربوطة عوضاً عن الواو المحذوفة ، فكأنَّ المصدر بقي على حاله (ينظر شرح ابن عقيل 99/2 ، شرح الحدود النحوية /89).
24. الكتاب، 80/4.
25. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 241/2.
26. شرح ابن عقيل، 94/2.
27. البلد آية 14، 15.
28. ينظر: شرح المفصل 75/4 ، البيان في غريب إعراب القرآن 514/2، اللباب في علل البناء والإعراب، 451/1 0
29. البيت بلا نسبة في كتاب سيبويه 189/1 ، وينظر البيان 515/2.
30. البيت للمرار بن منقذ التميمي، ينظر شرح المفصل 76/4 ، شرح ابن عقيل 94/2، وذكر بلا نسبة في شرح الأشموني رقم الشاهد 677 ، 333/2 ، والمحتسب لابن جني 219/1.
31. البلد /آية 14، 15.
32. وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير والكسائي (الكشف 375/2).
33. البلد: آية 17.
34. معاني القرآن، 265/3.
35. البقرة : آية 251.
36. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 241/2 ، وينظر شرح المفصل 77/4.
37. البيت للبيد ابن ربيعة العامري: ديوانه /288، وينظر شرح المفصل 77/4.
38. البيت للحطيئة: ديوانه /81 ، وينظر: الأغاني 153 /17، خزانة الأدب 121/8.
39. ينظر: الحديث في صحيح مسلم، باب السؤال عن أركان الإسلام: 41/1.
40. الروم: آية 3.
41. معاني القرآن للنحاس 921/2 ، وينظر البيان 248/2.
42. التوبة : آية 114.

43. فصلت : آية 49.
44. ينظر: البيان 342/2.
45. ينظر: المحتسب لابن جني 259/2 .
46. ينظر: علل النحو لابن الورّاق /399 ، شرح المفصل 78/4 0
47. ص: آية 24.
48. ينظر: المحتسب 259/2، البيان 314/2.
49. ينظر: الفرائد الجديدة للسيوطي 667/2.
50. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 450/1.
51. شرح المفصل، 79/4.
52. النساء ، آية 148.
53. ينظر: البيان 272/1، اللباب 450/1.
54. لم ينسب البيت لأحد: الكتاب 292/1، أوضح المسالك 208/3، خزانة الأدب 127/8، شرح الأشموني 333/1 0
55. ينظر: الكتاب 192/1.
56. ينظر: شرح المفصل، 79/4.
57. ينظر: اللباب 450/1.
58. نسبه سيويوه للمرار الأسدي: الكتاب 193/1 ، ووردت نسبة البيت في الخزانة إلى مالك بن زغبة الباهلي، 439/3، وهو ما رجحه ابن يعيش: شرح المفصل 79/4.
59. الكتاب، 193/1.
60. شرح المفصل 79/4.
61. شرح قطر الندى، /260.
62. المصدر نفسه، /261 .
63. ينظر: اللباب 499/1.
64. شرح قطر الندى، /262.
65. ينظر: الفرائد الجديدة، 665/2.
66. ينظر: شرح قطر الندى /263.
67. الفرائد الجديدة 665/2، وينظر شرح قطر الندى / 263-264، ولم يُعثرَ على قائل للبيت.

68. ينظر: اللباب، 449/1 .
69. ينظر: الفرائد الجديدة 667/2 ، ولم يُعثر على قائل للبيت .
70. شرح قطر الندى، / 265 .
71. ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي 66/1 ، البيان 32/1.
72. الطارق: آية 9 .
73. الطارق: آية 8.
74. ينظر: تفسير القرطبي 11/20 ، التبيان في إعراب القرآن 285/2.
75. وهو قول قتادة : ينظر تفسير الطبري 536/12.
76. تفسير الطبري 536/12.
77. ينظر: إعراب القرآن للنحاس 676/3.
78. شرح قطر الندى /266.
79. الكهف /آية 108.
80. شرح قطر الندى / 266.
81. البيان 118/2.
82. شرح الحدود النحوية /84.
83. ينظر العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: د0 خليل أحمد عمارة /54.
84. تنظر هذه المسألة الخلافية في الإنصاف / مسألة 5.
85. ينظر شرح الكافية 301/1.
86. محمد /آية 4.
87. البيت لقطري بن الفجاءة :حاشية الصبان 171/1 ، ولم يُنسب لأحد في اوضح المسالك 220/2.
88. الكتاب 312/1.
89. المصدر نفسه، يعني بذلك أنّ هذه المصادر لم يذكرها الذّاكر ليُخبرَ عنها بشيء، ممّا يُخبر عن (عبدالله)، فتقول: عبدالله قائم أو تجعل هذه المصادر خبراً لمبتدأ محذوف، فلذلك منع القياس على مثل هذه الألفاظ0
90. الكتاب، 314/1 - 315.
91. البيت لجرير : ديوانه /650 ، وينظر الأغاني 21/8 ، خزّانة الأدب 183/2.
92. أوضح المسالك 221/2.

93. ينظر: الكتاب 319/1.
94. الكتاب 322/1.
95. ينظر: ديوانه / 48، وينظر الكتاب 348/1 ، اللسان (حنن).
96. الملك / آية 4.
97. شرح الكافية 327/1.
98. محمد / آية 4.
99. شرح الكافية 315/1 .
100. ينظر شرح الكافية 320/1 ، شرح المفصل 116/1.
101. شرح الكافية 316/1 .
102. ينظر ديوان النابغة الذبياني / 18 ، وينظر الكتاب 355/1.
103. الكتاب 356/1.
104. ينظر شرح الكافية 316/1.
105. شرح الكافية 312/1.
106. الكتاب 336/1.
107. ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري 105/1.
108. ينظر: المقتضب 340/2 ، شرح المفصل 26/4 ، 527/5
109. مغني اللبيب / 60.
110. اللباب في علل البناء والإعراب 223/1.
111. ينظر مغني اللبيب / 41-42.
112. البقرة / آية 184 .
113. النور / آية 60 .
114. الحديد / آية 16 .
115. يونس / 37 .
116. المنافقون / آية 10.
117. الحجر / 54.
118. تفسير القرطبي 33/10.
119. مغني اللبيب / 47-48.

120. يونس / آية 10 .
121. مغني اللبيب /48.
122. ص/ آية 6 .
123. ينظر مغني اللبيب /48، معاني القرآن وإعرابه 321/4 .
124. الكتاب 479/1 طبعة بولاق.
125. المؤمنون / آية 27.
126. ينظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 452/1.
127. النحل / 68 .
128. ينظر مغني اللبيب /48 ، الإتقان 453/1 .
129. البقرة / آية 125 .
130. ينظر التبيان في إعراب القرآن 62/1 ، إعراب القرآن 211/1 0
131. المائدة / آية 117 .
132. ينظر: مغني اللبيب /49.
133. المصدر نفسه.
134. المصدر نفسه .
135. ينظر: إعراب القرآن 532/1.
136. البيان 311/1 .
137. مغني اللبيب /49.
138. البقرة /آية 214.
139. قرأ نافع وحده برفع (يقول)، وقرأ الباقون بالنصب: التيسير في القراءات السبع للداني /80.
140. طه / آية 91.
141. ينظر شرح المفصل 232/4 ، مغني اللبيب 168/1.
142. النحل / آية 44.
143. كتاب اللامات /66 ، وينظر مغني اللبيب /277.
144. النساء / آية 137.
145. الأنفال / آية 33 .
146. ينظر: مغني اللبيب /279 0

147. لم ينسبه ابن هشام لأحد : مغني اللبيب / 94.
148. شرح المفصل 0 234/4
149. نسبه سيبيويه لأبي النجم 35/3 ، ويُنظر المقتضب 14/2.
150. طه / آية 61.
151. طه / آية 81.
152. ينظر الكتاب 34/3 ، شرح المفصل 239/4.
153. البيت لزياد بن منقذ: خزانة الأدب 250/5.
154. الأعراف / آية 53 .
155. البيت لفريضة بن همام: خزانة الأدب 80/4، وينظر شرح المفصل 240/4
156. النساء / 73.
157. شرح المفصل 240/4 .
158. شرح المفصل 240/4.
159. البيت لأبي الأسود الدؤلي : ينظر ديوانه /44 ، ونسبه ابن يعيش إلى الأخطل :
شرح المفصل 236/4 ، وينظر الجنى الداني /157.
160. آل عمران / آية 142.
161. البيان 123/1.
162. معاني القرآن 235/1.
163. إعراب القرآن 367/1.
164. التوبة / 128.
165. التوبة / 118 .
166. القصص / 25.
167. ينظر البيان 231/2 ، مغني اللبيب /400.
168. البيت للبيد بن ربيعة العامري: ينظر ديوانه /256 ، وينظر شرح المفصل
513/4 .
169. ينظر علل النحو /259-260.
170. مريم / آية 31.
171. هود / آية 88.
172. البيت لأمريء القيس: ينظر ديوانه /71 ، مغني اللبيب /400.

173. البيت للمعلوط القريني: مغني اللبيب /38 ، وتتنظر الصفحات 57 ، 400.
174. مغني اللبيب /57 ، 400.
175. البقرة / آية 96.
176. القلم / آية 9.
177. زعم هارون القاريء الذي أخذ القراءة عن أبي عمرو بن العلاء أنّ في بعض المصاحف (فَيُذْهِنُوا) بحذف النون على النصب، فذهب أبو حيان إلى أنّ النصب في هذه القراءة على وجهين: أحدهما: أنه جواب (وَدَّوْا) لِتَضْمَنِهِ مَعْنَى (لَيْتَ) ، والثاني: أنه على توهم أنه نطق ب(أن)، أي: ودّوا أنّ تُذْهِنَ فَيُذْهِنُوا ، فيكون عطفاً على التوهم ، ولا يجيء هذا الوجه إلّا على قول مَنْ جَعَلَ (لو) مصدرية بمعنى (أن): البحر المحيط 309/8، وينظر تفسير الرازي 83/30 ، شرح الأشموني 343/2، معجم القراءات 0 31/10
178. المقتضب 9/2.
179. الحديد / آية 23.
180. الأحزاب / آية 37.
181. القاموس المحيط 1571/1.

المصادر

- 1- القرآن الكريم
- 2- الإتيقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، دار الفكر، بيروت / لبنان، (1399هـ/1979م) 0
- 3- الأصول في النحو، لأبي بكر بن محمد بن سهل بن السراج، (ت316هـ)، تح د0 عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م 0
- 4- إعراب القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس، (ت338هـ)، تح د0 زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، (1397هـ/1977م) 0
- 5- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تح سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط1، (د0ت).
- 6- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري (ت577هـ)، دار الفكر، دمشق، (د0ت) 0
- 7- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين عبدالله ابن هشام الأنصاري، (ت761هـ)، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت ط6، 1980 م 0
- 8- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت754هـ)، ط2، دار الفكر، بيروت، 1978م.
- 9- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري (ت577هـ)، تح د0 طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1969 م 0
- 10- تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزبيدي، (ت1205هـ)، دار الفكر، بيروت، (د0ت) 0
- 11- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء محب الدين عبدالله العكبري، (ت616هـ)، تح علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، (د0ت) 0
- 12، توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز (شرح كتاب اللمع لابن حني)، دراسة وتحقيق: د0 فايز زكي محمد دياب، ط1، دار السلام القاهرة، 2002م 0
- 13- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، (ت444هـ)، عني بتصحيحه أوتوبرتزل، مطبعة الدولة، استانبول، 1930 م 0

- 14 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن المعروف بتفسير الطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، (ت310هـ)، دار الفكر، بيروت، 1405هـ-0
- 15، الجامع لأحكام القرآن المعروف بتفسير القرطبي (ت671هـ)، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت671هـ)، تح أحمد عبد العليم البردوني، ط2، دار الشعب، القاهرة، 1372هـ-0
- 16 - الجنى الداني في حروف المعاني، لابن أم قاسم المرادي، (ت749هـ)، تح د0طه محسن، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1976م 0
- 17- حاشية الصبان على شرح الأشموني، للشيخ محمد بن علي الصبان، (ت1206هـ)، تح ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (1417هـ/1997م) 0
- 18- خزانة الأدب ولب أبواب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، (ت1093هـ)، تح عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م 0
- 19- ديوان أبي الأسود الدؤلي، (ت69هـ)، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تح محمد حسن آل ياسين، مؤسسة إيف للطباعة، بيروت، ط1، (1402هـ/1982م) 0
- 20- ديوان امرئ القيس، تح محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف بمصر، ط1، 1958م.
- 21- ديوان جرير، تح نعمان أمين طه دار المعارف بمصر، ط3، (د0ت) 0
- 22- ديوان الحطيئة (جرول بن أوس)، رواية وشرح ابن السكيت، تح نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1997م 0
- 23- ديوان طرفة ابن العبد، دار صادر، بيروت، (د0ت) 0
- 24- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تح وشرح د0 إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام العراقية، الكويت، ط2، 1984م 0
- 25- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، للقاضي بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي (ت769هـ)، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط14، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (1384هـ/1964م) 0
- 26- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1955م 0

- 27- شرح الحدود النحوية، لعبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي، (ت972هـ)، دراسة وتحقيق د0 زكي فهمي الألوسي، مطبوعات بيت الحكمة، بغداد، 1988م0
- 28- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تح عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط1، 1984م0
- 29- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، القاهرة، 1383هـ0
- 30- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاسترابادي (ت686هـ)، تح د0 عبد العال سالم مكرم، ط1، عالم الكتب، القاهرة، (1421هـ/2000م)0
- 31- شرح الكافية ، لرضي الدين الاسترابادي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د0ت)0
- 32- شرح المفصل للزمخشري، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت643هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د0 أميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، (1422هـ/2001م)0
- 33- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري (ت261هـ)، تحقيق وإشراف عبدالله أحمد أبو زينة، (د0ت)0
- 34- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ، للدكتور خليل أحمد عمايرة، جامعة اليرموك، (1406هـ/1985م)0
- 35- علل النحو لابن الورّاق، لأبي الحسن محمد بن عبدالله، (ت381هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور محمود جاسم الدرويش، منشورات بيت الحكمة، بغداد، 2002م0
- 36- الفرائد الجديدة، للإمام جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح عبد الكريم المدرس ، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة الإرشاد، بغداد، (1397هـ/1977م)0
- 37- القاموس المحيط ، لمجد الدين بن يعقوب الفيروز آبادي (ت818هـ)، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، (1371هـ/1952م)0
- 38- كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت180هـ)، المطبعة الأميرية ، بولاق، القاهرة، 1316هـ.
- 39- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1408هـ/1988م)0

- 40- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تح محيي الدين رمضان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1401هـ/1981م) 0
- 41- اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، تح د0 مازن المبارك، ط2، دار الفكر، دمشق، 1985م0
- 42- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء محب الدين عبدالله العكبري، تح غازي مختار ظليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م 0
- 43- لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، 1968م0
- 44- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان ابن جني (ت392هـ)، تح علي النجدي ناصف ود0 عبد الحلیم النجار ود0 عبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة، (1424هـ/2004م)0
- 45- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تح د0حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام العراقية، 1975م0
- 46- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس، (ت338هـ)، تح د0 يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ط1، (1425هـ/2004م) 0
- 47- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ت207هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980م 0
- 48- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت311هـ)، تح د0 عبد الجليل عبدة شلبي عالم الكتب، بيروت، ط1، (1408هـ/1988م) 0
- 49- معجم القراءات، للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط1، (1422هـ/2002م) 0
- 50، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، حققه: وعلق عليه د0 مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط6، 1985 0
- 51، مفاتيح الغيب المعروف بتفسير الرازي، لفخر الدين الرازي، (ت604هـ)، دار الفكر، بيروت، (1405هـ/1985م) 0
- 52، المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، (ت538هـ)، تح د0علي بو ملحم، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1993م 0

- 53، المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت285هـ)، تح د0محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د0ت) 0
- 54- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد بن عبدالله الأزهرى، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م0